

النظام المالي الإسلامي - آليات التطبيق وفرص النجاح -

The Islamic Financial System - Application Mechanisms and Success Opportunities -

ط.د مريم حتوت¹؛ ط.د رحمة مرنيذ²

Meriem HATHOUT¹, Rahma MERNIZ²

¹ جامعة 8ماي 1945 قالمة، مخبر التنمية والحكم الراشد، hathout.meriem@univ-guelma.dz

² جامعة 8ماي 1945 قالمة، مخبر تنويع ورقمنة الاقتصاد الجزائري، merniz.rahma@univ-guelma.dz

تاريخ الاستلام: 2024/06/01 تاريخ القبول: 2024/06/03

ملخص

تهدف هاته الورقة البحثية إلى استعراض تجارب دول تبنت المالية الإسلامية بعدما أثبت النظام الرأسمالي جشاعته وهشاشته فعرض متبنيه إلى العديد من الأزمات كانت آخرها أزمة الرهن العقاري، فتوجهت أنظار العالم إلى النظام المالي الإسلامي الذي يبدو جليا أنه الخيار العقلاني لمواجهة الأزمات والانهيارات الاقتصادية، وتحقيق الأمان وتقليل المخاطرة وتوزيع العوائد على كافة المتعاملين دون ضرر ولا ضرار. فقد تم اعتماد المنهج الوصفي والتحليلي لمعرفة واقع تطبيق هذا النظام في كل من بريطانيا، السودان والجزائر حيث أن بريطانيا والسودان تكللت تجاربهم بالنجاح في حين أن الجزائر تعاني من عوائق تحول دون الوصول إلى النتائج المنتظرة.

الكلمات المفتاحية: نظام مالي إسلامي، شهامة، صكوك، صرح.

تصنيف Jel: G1، G2 .

Abstract

This research document aims to present the experiences of countries that have adopted the Islamic financial system after the capitalist system demonstrated its greed and fragility, exposing its vulnerability to numerous crises, the most recent being the mortgage crisis. The world's attention has turned to the Islamic financial system, which appears to be the rational and optimal choice for resisting crises and economic collapses, ensuring security, reducing risks, and distributing profits to all stakeholders without losses or damages. A descriptive and analytical study was conducted to understand the reality of the implementation of this system, particularly in the United Kingdom and Sudan as pioneers in Islamic finance, and Algeria, which faces obstacles preventing it from achieving the expected results.

Les mots clés : système financier islamique, shahama, sukuk, sarh.

Jel Classification Codes : G1, G2.

المؤلف المرسل: رحمة مرنيذ، الإيميل: rahmamrnz25@gmail.com

المقدمة

القيمة، الثروة و الثراء كلها مصطلحات يحققها النظام المالي الإسلامي المترجم للعملية الإنتاجية التي يرتبط فيها الجانب الاقتصادي و الجانب المالي ارتباطا وثيقا، فلا يوجد مبرر مقنع للتعامل بالربا، لتأتي الأزمة المالية وتعطي مبررا ملزما لاستبدال النظام المصرفي التقليدي ، فلم تجد دول العالم حلا إلا في الشريعة الإسلامية أي النظام المالي الإسلامي كحل وحيد وملائم لسد ثغرات النظام السابق، فسارعت العديد من الدول لتهيئة البيئة المناسبة لاحتضان النظام المالي الإسلامي من خلال سن الأطر القانونية والتشريعية للحاق بركب القافلة الإسلامية ، من جهة أخرى ترى دولا أنه وسيلة لاقتحام دولا أخرى من خلال الخدمات المتنوعة لهذا النظام، فالبعض الآخر يجزم أن العدالة الاجتماعية تتحقق من خلال الصيرفة الإسلامية.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية: ما هو واقع النظام المالي الإسلامي في كل من بريطانيا، السودان والجزائر؟

ويمكن طرح الأسئلة الفرعية الآتية:

- بم تتميز صيغ النظام المالي الإسلامي وما هي أسباب اللجوء إليها؟
- كيف احتضنت دول كبريطانيا، السودان، الجزائر هذا النظام؟

وهذا ما يدفعنا لوضع الفرضيتين التاليتين:

- النظام المالي الإسلامي يقدم مجموعة من الصيغ التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية من تحريم للربا والميسر وبيع الديون؛
- بريطانيا، السودان والجزائر من بين الدول التي وفرت المناخ الملائم لاحتضان الصناعة المالية الإسلامية.

تستوحى أهمية البحث من أهمية وضرورة تطبيق نظام إسلامي من طرف مختلف الاقتصاديات والحكومات كخطوة رئيسية لربط الأنشطة والأعمال بالواقع عكس ما يروج له في الأنظمة الرأسمالية من معاملات تؤدي للإطاحة بالأنظمة المالية والاقتصادية، وبهذا يكون الهدف من البحث هو:

- تقديم النظام المالي الإسلامي كبديل للنظام التقليدي؛

• معرفة العوامل التي ساعدت بريطانيا كدولة أوروبية متقدمة على تطبيق نظام مختلف عن عقيدتها؛

• التعرف على نهج السودان في جعل نظامها مالي إسلامي 100 بالمائة؛

• الكشف عن مختلف القيود التي تجعل النظام المالي الإسلامي في الجزائر غير مفضل بالشكل المطلوب.

نظرا لطبيعة الموضوع تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على نماذج دول طبقت النظام المالي الإسلامي وحقت عوائد معتبرة، وعليه تم تقسيم البحث الى مدخل للنظام المالي الإسلامي، ثم عرض للتجربة البريطانية كدولة أوروبية متقدمة، بعدها عرض التجربة السودانية كدول إفريقية نامية؛ ثم التجربة الجزائرية كدولة إفريقية مغاربية نامية.

1. مدخل للنظام المالي الإسلامي

إن أهم ما يميز نظام التمويل الإسلامي هو التكامل الحقيقي وارتباط التمويل بالاقتصاد العيني مع تحريم جملة من التعاملات أهمها الربا، وتلح المالية الإسلامية محل التقليدية لابد أن يأخذ النظام الاقتصادي كل مبادئه من الإسلام، وإذا تم هذا الأمر ستحل الشفافية لتكوين بنية اقتصادية حقيقية، من هنا يمكن تلخيص الحاجة لبناء نظام مالي إسلامي في النقاط التالية:¹

أسباب دينية: الربا محرم ومن أكبر الكبائر، ما يمنع الكثير من المسلمين عن استثمار أموالهم في المؤسسات المالية الوضعية كسبب جوهرى لإعاقة تحقيق معدل شمول مالي مرتفع في مختلف الدول.

أسباب اقتصادية: من أهم الأسباب التي شجعت لفت الانتباه للمالية الإسلامية هي تعرض الأنظمة الرأسمالية للأزمات المتكررة بسبب الإقراض الربوي.

أسباب اجتماعية: يظهر دور النظام المالي الإسلامي كوسيلة لتحقيق تنمية اجتماعية تحدث تأثيرات ايجابية وعميقة في بناء الشخصية وأنماط الممارسات السلوكية.

1.1. خصائص الصكوك الإسلامية

تتنوع الصكوك الإسلامية باختلاف الغاية من تحصيل عوائدها وهي غنية عن التعريف، فنجد مثلا صكوك المضاربة والمشاركة والمرابحة والسلم والإستصناع وصكوك المغارسة والمساقات والمزارعة إضافة

¹ مندور عصام عمر أحمد، البنوك الوضعية و الشرعية، دار التعليم الجامعي. الاسكندرية، مصر، 2013، ص242-253

لباقي الصيغ التمويلية الإسلامية التي تجتمع تحت مظلة واحدة تفتح للتصدي لمساوئ الأنظمة المالية الوضعية، برغم الاختلاف الواسع لهذه الصكوك إلا أنها تجمعها نفس الخصائص نذكر منها:²

وثائق تصدر بفئات متساوية القيمة باسم مالكيها لإثبات حق مالكيها في الأصول التي صدرت لأجلها؛

تمثل حصة شائعة في ملكية أصول يتعين توفيرها ولا تمثل ديناً على مصدرها لحاملي الصكوك؛

تصدر بعقد شرعي بضوابط شرعية بين الطرفين والية إصدارها وتداولها والعائد عليها؛

تداول هذه الصكوك بناء على الشروط والضوابط الشرعية لتداول الأصول والمنافع والخدمات التي تمثلها.

2. التجربة البريطانية كدولة أوروبية متقدمة

1.2. تاريخ التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة

يمتد جذور التمويل الإسلامي في المملكة المتحدة منذ سنة 1980 أي أكثر من أربعين عام لكن في أرض الواقع لم تحظى هاته الصناعة بالدعم السياسي والتنظيمي إلى غاية 2000 أين تم إنشاء مجموعة عمل التمويل الإسلامي تحت قيادة أندروون بوكستون الرئيس السابق لبنك إنجلترا وضمت كذلك مجموعة العمل ممثلين عن وزارة الخزانة، هيئة الخدمات المالية، مجلس مقرضي الرهن العقاري، المؤسسات المالية وأعضاء من الجالية الإسلامية حيث من خلال هاته المجموعة قامت حكومة المملكة والمنظمون بما يلي:³

- إضافة بنود التمويل البديل إلى قوانين الضرائب المختلفة؛
- خلق بيئة سوقية لا يتم فيها التعامل مع البنوك الإسلامية وعملائها بشكل مختلف عن نظيراتهم التقليديين مثل تعديل ضريبة الطوابع على الأراضي لإزالة رسوم الطابع المزدوج المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

نظراً لأن التمويل الإسلامي طور اتساع نطاق المنتجات والخدمات فقد أصبحت تتنافس عروض المؤسسات المالية التقليدية ، ففي عام 2012 تم تصنيف المملكة المتحدة في المرتبة التاسعة بين أكبر

² داوود نعيم عمر، البنوك الإسلامية نحو اقتصاد إسلامي دار البداية. عمان، الأردن، 2012. ص 97-98

³ cameron, d. UK excellence in islamic finance, history of islamic finance in UK. p8

دول من حيث الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية وتعتبر سوق الصكوك هو المحرك الرئيسي لسوق التمويل الإسلامي حيث أن بورصة لندن تقوم بطرح ما مجموعه 34 مليار دولار أمريكي من خلال 49 إصدار للصكوك هذا في عام 2012 أما مع نهاية عام 2013م بلغت الأصول المالية الإسلامية 53 مليار دولار⁴ وبحلول عام 2014 أصبحت المملكة المتحدة ولندن على وجه الخصوص مركزا للتمويل الإسلامي-أكثر من عشرة بنوك تقدم معاملات إسلامية - وتكاد لا تكون هناك شركة خدمات مهنية كبيرة ليس لديها فرق تمويل إسلامي متخصصة وقد ساعد التمويل الإسلامي في تغيير أفق لندن من خلال تمويل مشاريع تطوير كاملة أو جزئية مثل chelsea barracks , the shard and olympic village كذلك كانت لندن أول مدينة خارج العالم الإسلامي تستضيف المنتدى الاقتصادي الإسلامي العالمي (WIEF) مما يدل على مكانة المملكة المتحدة كشريك عالمي مفضل للتمويل الإسلامي من خلال الخبرة و الابتكارات والخدمات الأساسية لنمو الصناعة.⁵

2.2. السمات الرئيسية لقطاع التمويل الإسلامي البريطاني

تعتبر المملكة المتحدة مركزا عالميا للتمويل الإسلامي وهذه أبرز الملامح الرئيسية لذلك:⁶

- تقدم المملكة المتحدة أحد أكثر الأنظمة التنظيمية والضريبية جاذبية للتمويل الإسلامي في أي مكان آخر في العالم حيث أن نجاح الصكوك السيادية للمملكة المتحدة في عام 2014 علامة فارقة في تطويرها وصناعة التمويل الإسلامي العالمي؛
- توجد خمسة بنوك متوافقة تماما مع الشريعة الإسلامية في المملكة المتحدة وهذا أكثر من أي دولة غربية أخرى بالإضافة إلى التمويل الإسلامي من خلال أسواق لندن أو الفرق التي تتخذ من لندن مقرا لها لمبادرات محددة (الخرزنة، التمويل التجاري، تمويل العقارات، مكاتب الوكالات لتمويل إقراض الشركات)؛
- من أسواق رأس المال في لندن السوق الثانوية التي توفر للشركات ومصدري المنتجات المالية إمكانية الوصول إلى مجموعة واسعة من المستثمرين للحصول على السيولة اللازمة؛
- اعتبارا من عام 2019 تم رفع أكثر من 53 مليار دولار من خلال 72 إصدار في بورصة لندن للأوراق المالية التي تعد مكانا رئيسيا للإصدار الأول للصكوك؛

⁴شودار حمزة، الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية-دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 15 ص311

⁵ Ukti-uk-excellence islamic finance reprint., 2014

⁶ Global trends in islamic finance and the uk market, p8, 2019

- لندن هي موطن لأكثر من 200 رسالة قانونية دولية حيث يوجد ما لا يقل عن 25 شركة أنشأت وحدات تمويل إسلامي مخصصة.

الجدول المالي يوضح تطور إصدار الصكوك في بورصة لندن خلال الفترة الممتدة من 2011-2018.

الجدول 1: يوضح تطور إصدار الصكوك في بورصة لندن للفترة 2011-2018

| السنوات | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 | 2018 |
|------------|------|-------|------|-------|-------|-------|-------|-------|
| عدد الصكوك | 750 | 4.250 | 00 | 4.565 | 1.913 | 4.611 | 2.500 | 8.600 |

المصدر: Global trends in islamic finance and the uk market 2019:

تضمنت الملامح الرئيسية لبورصة لندن صكوك GE CAPITAL وهي أول صكوك مدرجة من قبل شركة أمريكية في سنة 2009، وصكوك KUVEYT TURK الأولى من قبل بنك أوروبي في عام 2010 وفي ذات العام تم إصدار أول صكوك مؤسسية من قبل شركة International innovative technologies. وفي عام 2017 أصدر البنك الإسلامي للتنمية صكوكه في بورصة لندن حيث جمع 1.3 مليار دولار، أما في أبريل 2018 فقد أصدر بنك الريان صكوكا مقومة بالجنيه الأسترليني وفي نفس العام من شهر ديسمبر تم إدراج أول صك دولي كبير غير مضمون أطلقته Senaal-شركة استثمارات صناعية قابضة مقرها الإمارات المتحدة- كذلك قامت وكالة ضمان ائتمان التصدير المدعومة من الحكومة البريطانية بالاكنتاب في أول صكوكها وقدمت غلafa بقيمة 913 مليون دولار بعد فترة وجيزة من إعلان حكومة المملكة المتحدة عن تمويل الصادرات البريطانية كان يخطط لتقديم دعم متوافق مع الشريعة الإسلامية للمصدرين في المملكة المتحدة في عام 2014.

3.2. أهداف المملكة المتحدة من التمويل الإسلامي

تم إصدار وثيقة من الخزينة (Hm treasury) في ديسمبر 2008 عن الوزير الاقتصادي للخزينة "إيان بيرسون" هدفين رئيسيين للحكومة البريطانية من خلال تبنيها للتمويل الإسلامي هما:⁷

- جعل حي المال في لندن مركزا عالميا للتمويل التنافسي حتى تقوي بريطانيا مركزها التنافسي؛

⁷قدوري عبد القادر. مطاي عبد القادر. متطلبات توظيف الصناعة المالية الإسلامية في الأسواق المالية الأوروبية-بريطانيا نموذجا. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 01، المجلد 13، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021، ص 112

- استثناء المعتقدات الدينية من خدمات القطاع المالي حتى يتم جذب كل المواطنين وبالتالي تحقيق الشمول المالي.

وفي نفس الوثيقة ذكرت المبادئ الخمسة الأساسية التي يقوم عليها التمويل الإسلامي والمتمثلة فيما يلي:

- باعتبار أن النقود ما هي إلا وسيط للمبادلات ومخزن للقيمة فتم تحريم أخذ أو دفع الفائدة؛
- تحريم الميسر؛
- المشاركة في الربح والخسارة؛
- تحريم تمويل بعض القطاعات والنشاطات؛
- ربط التمويل بالنشاط الحقيقي.

أدركت بريطانيا أهمية التمويل الإسلامي وبأنه قوة لا يستهان بها كبديل لزيادة رأس المال والأعمال التجارية فقامت بدعم مراكز البحوث الرائدة في مجال التمويل الإسلامي من بينها كلية رويال دو كس لإدارة الأعمال بجامعة شرق لندن حتى يصبح طلابها معتمدين في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي وقامت بضم من الدكتور قطار خالد- كان مستشار أول في التمويل الإسلامي في السودان قبل انضمامه إلى هاته الكلية- كما قامت بتشجيع الأبحاث والمجلات في ذات السياق لإضفاء المعرفة والعمق على الأعمال الإسلامية فاحتلت المرتبة الثالثة خلف كل من ماليزيا عن التمويل الإسلامي وإندونيسيا ب 57 ورقة بحثية منشور عن التمويل الإسلامي وذلك بين سنتي 2015-2017.⁸

3. التجربة السودانية كدولة إفريقية نامية

رأت الصيرفة الإسلامية النور في السودان في 1976 بعدما تحصل الأمير محمد الفيصل على إعفاءات ضريبية لتأسيس بنك إسلامي خاص، و انطلق في ممارسة مهامه كأول بنك إسلامي في السودان سنة 1978، و شهد نجاحا واضحا خلال السنوات الأربعة الأولى منذ تأسيسه حيث شهد من سنة 1978 حتى سنة 1982 زيادة في رأسماله من 3,6 مليون إلى 19,3 مليون، كما ارتفعت ودائعه من 23 مليون جنيه إلى 202 مليون جنيه و زادت مساهماته في التمويل لأكثر من 30 ضعفا مما قاده لتحقيق أرباحا على الأسهم تتراوح من 14%-17% مما انعكس هذا النجاح على القطاعين الخاص والعام فقد تم تأسيس ثلاث بنوك إسلامية بين سنتي 1983 و 1984 هي بنك التضامن الإسلامي و البنك الإسلامي

⁸ Ukti-uk-excellence islamic finance reprint., 2014

السوداني و البنك الإسلامي لغرب السودان، أما على مستوى القطاع العام فقد أعلن وزير المالية و التخطيط الاقتصادي أن تتحول البنوك المتخصصة للتعاملات اللاربوية كما قام كل من بنك النيلين و الوحدة العموميين بفتح نوافذ أو فروع للتعامل وفق النظام اللاربوي إضافة إلى إنشاء بنك لتمويل القطاع التعاوني في 1983 وتصويت مجلس الشعب على أن يكون بنكا إسلاميا.⁹

1.3. المنتجات المالية الإسلامية في السودان

لا يمكن الحديث عن الخدمات المالية الإسلامية في السودان دون الإشارة لشركة السودان للخدمات المالية المحدودة¹⁰ ففي إطار جهود بنك السودان المركزي و وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لابتكار أدوات نقدية ومالية جديدة كبديل للأدوات المستخدمة في النظام المصرفي التقليدي وكذلك لاستخدامها كآلية تمكن وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي من الاستدانة من موارد نقدية حقيقية موجودة أصلاً داخل الدورة الاقتصادية لسد عجز الموازنة وبالتالي ليس لهذه الاستدانة تأثير يذكر على التضخم عكس ما هو الحال فيما لو تمت هذه الاستدانة من الجهاز المصرفي. وفي إطار تلك الجهود فقد تم ابتكار أدوات مالية تقوم على أسس شرعية وتتميز بدرجة من المرونة والواقعية و تستند على الصيغ الشرعية الإسلامية بدلاً عن المداينة، وبما أن بنك السودان المركزي ووزارة المالية والتخطيط الاقتصادي لا يتعاملان بالمتاجرة في الأوراق المالية مع الجمهور مباشرة فقد تم إنشاء شركة السودان للخدمات المالية المحدودة لتقوم بهذا الدور بعد أن تنازلت كل من وزارة المالية وبنك السودان المركزي عن أصولهما في البنوك المملوكة لهما كلياً أو جزئياً لصالح الشركة، وأصبحت الشركة مملوكة بنسبة 99 % لبنك السودان المركزي و 1% لوزارة المالية. تقوم هذه الشركة بالمشاركة في مشاريع التنمية وإدارة السيولة وتمويل العجز في الموازنة الحكومية إضافة إلى إصدار وتسويق وإدارة الصكوك الحكومية والسندات بمختلف الأنواع الأتي ذكرها:

• شهادات مشاركة البنك المركزي (شمم)

شمم هي شهادات مشاركة تمكن حاملها من مشاركة بنك السودان المركزي في ملكيته لأسهمه بالبنوك التجارية، وتنشأ الشهادة بعد حصر مساهمات بنك السودان المركزي وتحديد قيمتها ومن ثم تجزئتها إلى شهادات مشاركة بقيم متساوية، تهدف للتحكم في السيولة لدى المصارف. أهم مميزات أن لها قيمة اسمية

⁹ نسرين اسماعيل و لحسن دردوري، تفعيل التمويل الإسلامي بالجزائر في ظل تجارب بعض الدول العربية السودان وماليزيا نموذجا. مجلة الاقتصاد و المالية، العدد 01، المجلد 2020، ص 7-8

¹⁰ شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقرير السنوي 2018، ص 17.

محددة كما لها قيمة محاسبية يتم إعلانها بشكل شهري تعكس الأرباح الحقيقية، ليس لها فترة سريان محددة أي مفتوحة الأجل، تعتبر من الأصول السائلة حيث يعتمد بنك السودان تسيلها في أي وقت، كذلك يمكن تداولها عبر السوق الثانوية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، تمثل منفذاً استثمارياً مرتفع السيولة للمصارف التجارية والية لإدارة السيولة بالنسبة للبنك المركزي.¹¹

• شهادات المشاركة الحكومية (شهادة)

وهي عبارة عن شهادات تقوم على أساس صيغة المشاركة تصدرها وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي نيابة عن حكومة السودان ويتم تسويقها عبر شركة السودان للخدمات المالية المحدودة وشركات الوكالة المعتمدة¹². تحمل كل شهادة قيمة مالية اسمية تحسب بالدينار وتمثل نصيباً في صافي الملكية المخصصة بواسطة الحكومة لهذا الغرض من مجموعة الوحدات الاستثمارية المختارة وتصدر هذه الشهادات بآجال مختلفة (6 أشهر - وعام)، وبفئات متعددة 50 ألف دينار - 100 ألف دينار - 200 ألف دينار - 500 ألف دينار، بحيث يمكن للمستثمر أن يشتري أي عدد من الشهادات من أي فئة.

تهدف صكوك شهامة لإدارة السيولة على مستوى الاقتصاد الكلي عبر ما يعرف بعمليات السوق المفتوحة بالتحكم في السيولة قبضاً أو بسطاً وفي ظل الشريعة الإسلامية، كما تمكن من تغطية جزء من العجز في الموازنة إضافة لتجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار عن طريق نشر الوعي الادخاري بين الجمهور وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة الاستثمار، كما يمكن خلق أوراق مالية إسلامية تكون بمثابة نواة للمساعدة في تطوير أسواق رأس المال المحلية.¹³

• صكوك الاستثمار الحكومية (صرح)

عبارة عن وثيقة ذات قيمة اسمية محددة تتيح لحاملها المشاركة في تمويل أصول حكومية عن طريق عقود الإجارة والمرابحة والاستصناع، وتعتمد أرباح هذه الصكوك على الناتج الفعلي لمحتويات الصندوق والتي تقدر بنحو 20 % في العام الأول وذلك حسب مؤشرات دراسة الجدوى التي أعدت لهذا الغرض

¹¹ الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية (s.d.). Consulté le 10 18, 2021, sur <http://hssb.gov.sd/ar/content/>

¹² شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، مرجع سبق ذكره ص19
¹³ العيجولي عبد الله. الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة، تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان. مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، 2019، ص10

وسوف يتم دفع نصيب المستثمر من هذه الأرباح 10% كل 6 أشهر، وتستخدم إيرادات هذه الصكوك في تمويل مشروعات البنى التحتية وقطاعات الصحة والتعليم والمياه في ولايات السودان المختلفة.¹⁴

• صكوك الإجارة الإسلامية (شهاب)

هي صكوك يتم إصدارها على صيغة الإجارة وتمثل حصة في أصول حكومية تصدرها حكومة السودان ممثلة في وزارة المالية والاقتصاد الوطني. ويتم تداولها بين بنك السودان المركزي والبنوك التجارية. وتهدف شهادات شهاب إلى إصدار صكوك بغرض تمكين بنك السودان المركزي من إدارة السيولة داخل الجهاز المصرفي والاقتصاد الوطني وتوفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك ويتحقق ذلك بتصكيك أصول البنك وعرضها للمستثمرين¹⁵، تهدف عموماً لإدارة السيولة وتغطية جزء من العجز في الموازنة من موارد نقدية حقيقية. تجميع المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار إيجاد مجالات جديدة للاستثمار بتفعيل الأصول التي تملكها الدولة.

• شهادات الاستثمار الجماعي بالعملة الأجنبية (شموخ)

شهادات شموخ تمنح المستثمرين الفرصة في الاستثمار في صندوق تمويل استيراد سلع إستراتيجية وفقاً لصيغ التمويل الإسلامي، وقد تم إصدارها في أكتوبر 2009 م وانتهى العمل بها في أكتوبر 2010 م . تهدف شهادات شموخ إلى تمكين بنك السودان المركزي من إدارة موارد البلاد من النقد الأجنبي وتحقيق عائد مجزي للمستثمرين بالعملة الأجنبية.¹⁶

• شهادات إجارة أصول مصفاة الخرطوم للبترول (شامة)

يتم إصدارها على صيغة الإجارة الإسلامية بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد الوكالة الشرعية لتوظيفها لشراء أصول المصفاة وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجارة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيها. تهدف شهادات شامة إلى إصدار صكوك بغرض توفير فرص

¹⁴ هلالى مبارك عبد القادر محمد، دور الصكوك الإسلامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة -تجربة السودان -مجلة الحكمة للدراسات

الاجتماعية، العدد 01، المجلد 09، 2021، ص21

¹⁵ اثار أحمد حسن أحمد. دور الصكوك في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم

والتكنولوجيا، 2012، ص40

¹⁶ شركة السودان للخدمات المالية المحدودة. مرجع سبق ذكره. ص21

استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد مناسبة للدولة وكذلك لتطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد. بدأ العمل بشهادات شاملة في 2010.¹⁷

• شهادات إجازة أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء (نور)

هذه الشهادات عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (3سنوات) أنشئ بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة المقيدة لتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لنقل الكهرباء وتأجيرها لوزارة المالية والتخطيط الاقتصادي إجازة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه. تهدف شهادات نور إلى إصدار صكوك بغرض توفير فرص استثمارية تحقق ربحاً لحملة هذه الصكوك بالإضافة إلى توفير موارد نقد أجنبي مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.¹⁸

• شهادات إجازة أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء (شاشة)

بدأ العمل بهذه الشهادات في 2013 عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (4سنوات) أنشئ بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة لتوظيفها لشراء أصول الشركة السودانية لتوزيع الكهرباء وتأجيرها لوزارة المالية إجازة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه. يهدف الصندوق إلى إصدار صكوك بغرض توفير فرص استثمارية تحقق عائداً لحملة هذه الصكوك بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.¹⁹

• شهادات إجازة أصول برج وزارة المالية والاقتصاد الوطني (برج)

بدأ العمل بشهادات برج في بداية العام 2015 هذه الشهادات هي عبارة عن صندوق استثماري متوسط الأجل (أربع سنوات) أنشئ بغرض حشد الموارد من المستثمرين عن طريق عقد المضاربة لتوظيفها لشراء أصول برج وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي وتأجيرها للوزارة إجازة تشغيلية لتحقيق عوائد مجزية

¹⁷ بللغما أسماء ، تجربة السودان في مجال الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية. مجلة إضافات اقتصادية العدد4، المجلد1، 2020 ص148

¹⁸ شركة السودان للخدمات المالية المحدودة. مرجع سبق ذكره. ص22
¹⁹ بنك السودان المركزي (2018). ص ص(80،81)

للمستثمرين فيه. يهدف الصندوق إلى إصدار صكوك بغرض توفير فرص استثمارية تحقق عائداً لحملة هذه الصكوك وتوفير موارد مناسبة للدولة بجانب تطوير صناعة الصناديق الاستثمارية في البلاد.²⁰

• صندوق صكوك الذهب الاستثماري (بريق)

«صندوق صكوك الذهب» عبارة عن صندوق استثماري قصير الأجل أنشئ في 2018 بغرض حشد الموارد من المستثمرين بصيغة المضاربة المقيدة مع الشركة لتوظيفها في شراء وبيع الذهب وتحقيق عوائد مجزية للمستثمرين فيه وفقاً للضوابط المعمول بها. يهدف الصندوق إلى استقطاب المدخرات القومية وتشجيع الاستثمار؛ توفير أداة إسلامية شرعية، إدارة السيولة وإنفاذ السياسات المالية، مساعدة بنك السودان المركزي في توفير موارد للنقد الأجنبي، تطوير أسواق المال المحلية وتحقيق عائد مجزٍ للمستثمرين.²¹

فيما يلي نقدم جدولاً يبرز إجمالي قيمة الأوراق المصدرة في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018.

الجدول 2: إجمالي قيمة الأوراق المصدرة في الفترة الممتدة من 2015 إلى 2018

| | 2015 | | 2016 | | 2017 | | 2018 | |
|----------|----------|--------|----------|--------|---------|--------|--------|--------|
| شهادة | 18445,99 | 78,0% | 20555,2 | 80,1% | 23831,4 | 85,6% | 26842 | 79,6% |
| صرح | 904,21 | 3,8% | 829,19 | 3,2% | 819,5 | 2,9% | 1052,4 | 3,1% |
| شامة | 1892 | 8,0% | 1892 | 7,4% | 1360 | 4,9% | 1892 | 5,6% |
| شاشة | 2242,6 | 9,5% | 2242,6 | 8,7% | 1689,8 | 6,1% | 2242,6 | 6,7% |
| برج | 150 | 0,6% | 150 | 0,6% | 150 | 0,5% | 150 | 0,4% |
| بريق | 0 | 0,0% | 0 | 0,0% | 0 | 0,0% | 1543,3 | 4,6% |
| الإجمالي | 23634,8 | 100,0% | 25668,99 | 100,0% | 27850,7 | 100,0% | 33723 | 100,0% |

المصدر: شركة السودان للخدمات المالية المحدودة، التقارير السنوية مختلفة.

²⁰ شركة السودان للخدمات المالية المحدودة. مرجع سبق ذكره، ص (24،25)

²¹ بللعماء أسماء، (2020)، مرجع سبق ذكره، ص 149

يلاحظ أن شهادات شهامة تشكل أعلى نسبة مساهمة من إجمالي قيم الأوراق المالية منذ سنة 2015 حتى 2018 م بنسب لا تقل عن 78 %، تليها شهادات شاشة بنسب تتراوح بين 6 % و 9%، شهادات شامة بنسب متناقصة لا تزيد عن 8%، في المرتبة التالية تأتي شهادات صرح بنسب متفاوتة لا تزيد عن 4% في نفس الفترة ثم شهادات برج بنسب جد منخفضة لا تتعدى 0.6 % أما شهادات بريق فقد بدأ استعمالها في 2018 وكانت نسبتها 4.6 % . تستغل عوائد هذه الصكوك في تمويل المشاريع التنموية كالمدارس والفصول الدراسية والمستشفيات ومشاريع البنية التحتية كمحطات المياه ومشاريع النهضة الزراعية كالبيوت المحمية وأحواض الأسماك.

4. التجربة الجزائرية كدولة إفريقية مغربية نامية

1.4. نشأة النظام المالي الإسلامي في الجزائر

في إطار قانون النقد والقرض-10/90- الصادر بتاريخ 14/04/1990 وإثر العديد من الإصلاحات والتغيرات التي مست النظام المصرفي تم إنشاء بنوك خاصة وطنية وفروع لبنوك أجنبية في الجزائر خاضعة للقانون الجزائري، تحت مبدأ الحرية والمنافسة والانفتاح على البنوك العالمية فظهرت العديد من المؤسسات المالية والبنوك الخاصة والمختلطة تقدم مختلف الخدمات المصرفية.

أما فيما يخص البنوك الإسلامية الجزائرية فقد نصت المادة رقم 04 من النظام رقم 03-2020 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالشروط البنكية المطبقة على العمليات المصرفية فإن المنتجات التي تقدمها البنوك الإسلامية في الجزائر كآلاتي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في الحسابات الاستثمار،²² ويعتبر بنك البركة هو أول بنك يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية بالجزائر وتم تأسيسه عام 1990 ، أما بنك السلام فبدأ أعماله رسمياً عام 2008 أي بعد حوالي عقدين من الزمن وبنك البركة هو شراكة بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية الجزائري ومجموعة البركة ، أما بنك السلام فهو شراكة بين الإمارات والجزائر،نخص كذلك بالحديث بنك الخليج الجزائر فقد تأسس عام 2003 من خلال مساهمة ثلاثة بنوك هي : بنك البرقان، بنك الكويت الأردن وبنك تونس الدولي ويقدم البنك حلولاً للتمويل التقليدي والإسلامي²³ .

²² بنك الجزائر، 2020، ص4

²³ قندوز عبد الكريم، أحمد قلال، سفيان حمدة، الصناعة الإسلامية بديل المغرب العربي-الواقع والتحديات والافاق .-معهد التدريب و بناء القدرات صندوق النقد العربي ، الامارات، 2020.ص33-35

يملك بنك البركة مختلف صيغ التمويل فهو متواجد في السوق الجزائرية لما يقارب عشرون سنة ويعمل في إطار المسؤولية الاجتماعية على محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي وعليه يملك 2 بالمائة من إجمالي السوق، و15 بالمائة من السوق البنكية وحقق أفضل أداء وربحية عام 2018 أما حصة بنك السلام فهي صغيرة أما حجم أصوله في تطور ملحوظ.²⁴

2.4. قيود تطبيق منتج الصيرفة الإسلامية في الجزائر

على الرغم من مرور أكثر من عشرين عام على ظهور أول بنك إسلامي جزائري إثر العديد من الإصلاحات لكن البيئة المالية الجزائرية لازالت تعاني من العديد من القيود.

- **القيود القانونية:** إن حصر أدوات التمويل من البنك المركزي بصفته الملجأ الأخير للسيولة في أدوات وضمانات تقليدية على الفائدة هو إشكال رئيسي في حالة نقص السيولة في المصارف الإسلامية، كذلك أن عدم اعتراف القانون التجاري الجزائري بالشركات المضاربة التي تعتبر أحد أركان العمل الإسلامي، هو ما أعاق أسلوب التمويل بالمضاربة في البنوك الإسلامية وتجربة بنك البركة هو خير دليلا على ذلك حيث كانت أول عقودها في البداية على شكل عقود مضاربة آلت كلها إلى خسارة لعدم تنظيم القانون لحالات التعدي والتقصير وكيفية إثباتها في عقود المضاربة²⁵، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار النظام المصرفي الإسلامي عند مراجعة التشريع المصرفي والقانون التجاري والنظام الضريبي فالعديد من دول العالم أوجدت الأراضية المناسبة للعمل بالتمويل الإسلامي على غرار بريطانيا التي سنت مختلف القوانين والتشريعات للاستفادة من التمويل الإسلامي على أكمل وجه.

- **القيود التشغيلية:** يمكن أن يواجه البنك الإسلامي مخاطر تشغيلية تؤدي إلى فقدان الثقة فيه نتيجة خلط الأنماط المختلفة للتمويل الإسلامي والقواعد الشرعية لذلك يجب تأهيل الموظفين وتدريبهم حتى يتمكنوا من تقديم مستوى عالي من الأداء في المجال التمويل الإسلامي²⁶، ودول أوروبا كانت سباقة إلى تشجيع الأبحاث والدراسات في مجال التمويل الإسلامي.

²⁴ قندوز عبد الكريم وأحمد قعلال وسفيان حمدة المرجع السابق، ص33

²⁵ حمزة شوار، مرجع سبق ذكره، ص354-357.

²⁶ boudjelel, a., & nabil, n. (2020). probleme de refinancement des banques eslamiques pqr banques centrales dans un environement bancaire-cas d'al baraka banque. *revue de sciences economique, gestion et sciences commerciales*, 13 (2).p442

- **القيود الثقافية:** إن ذهنية المواطن الجزائري على وجه الخصوص تبتعد كل البعد عن العمليات البنكية بصفة عامة سواء من جانب الشريعة لتحريمها سعر الفائدة أو تحبيذه لفكرة التكديس مما يجعل قدر كبير من المال يتم ضخه في القطاع الغير رسمي، لذلك يجب على الجهات المخولة اتخاذ كل الإجراءات التي تحفز المواطن الجزائري على استثمار أمواله في القطاع المصرفي الإسلامي مستندة في ذلك إلى طبيعة مجتمعا الإسلامي.

الخاتمة

تفطنت العديد من دول العالم إلى أهمية النظام المالي الإسلامي حتى قبل وقوع الأزمة وذلك لأن الصناعة المالية الإسلامية أثبتت فعاليتها في استقطاب رؤوس الأموال وتوظيفها بشكل يجعل الفائدة تعم على جميع الأطراف ذات العلاقة، مع هذا لتزال بعض الدول غير قادرة على رسم الملامح الكلية لهذا النظام حيث تمثلت أهم نتائج البحث في:

- العالم يعيد حساباته بخصوص النظام المالي التقليدي ويقر بضرورة استبداله، فبعدها كان يرى أن الإسلام غير قادر على تتبع المستجدات، أشرفت الصناعة الإسلامية في دول غير إسلامية؛
- احتضان النظام المالي الإسلامي لن يكون إلا بسن القوانين والتشريعات الواضحة المستمدة من تعاليم الدين الإسلامي لتفادي التناقض والتداخل؛
- بعض الدول تجد ضالتها في النظام المالي الإسلامي وتعتبرها نافذة تطل من خلاله على أسواق دول أخرى؛
- الجزائر لا تزال تتخبط في قوانينها وأنظمتها الغير واضحة وثقافة المواطن الجزائري المحدودة في المجال المصرفي تلقي بثقلها على النظام البنكي وتسرب الأموال إلى السوق الموازي؛
- الدول الغير إسلامية على غرار بريطانيا تشجع البحث العلمي في مجال الصيرفة الإسلامية وتدعم جامعاتها بخبراء عرب من الدول الإسلامية.

التوصيات:

ضرورة اعتماد نظام جبائي مكافئ للمنتجات المالية التقليدية والإسلامية على حد سواء؛
مراعاة خصوصية البنوك الإسلامية في تحديد نسبة السيولة، الملائمة وكفاية رأس المال خصوصا في الجزائر؛

توفير العمق والانتساع في مجال النظام المالي الإسلامي عن طريق تشجيع الأبحاث والمجلات والاستعانة بعلماء الشريعة لجلب انتباه الشعوب إلى هاته النوعية من المنتجات التي هي حلال من جهة وتوفر عوائد معتبرة من جهة أخرى.

قائمة المراجع باللغة العربية

اثار أحمد حسن أحمد، . دور الصكوك في تمويل التنمية الاقتصادية في السودان، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.2012

عبد الله العيجولي .الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة "تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان." مجلة ادارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية ، 2019

الهيئة العليا للرقابة الشرعية على المصارف والمؤسسات المالية ، 18 10 (s.d). Consulté le 2021, sur <http://hssb.gov.sd/ar/content/>

بللعا ،أسماء .تجربة السودان في مجال الابتكار المالي في إطار الصيرفة الإسلامية .مجلة إضافات اقتصادية العدد01، المجلد 04، 2020

بنك الجزائر.(2020) .

بنك السودان المركزي.(2018) .

داوود ,نعيم عمر .البنوك الإسلامية نحو اقتصاد اسلامي : .دار البداية: عمان ,الأردن.2012

شركة السودان للخدمات المالية المحدودة .سنوي.2018

شودارحمزة .الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر بين التجارب الدولية و المعوقات القانونية المحلية- دراسة استقصائية لواقع وتطورات الصناعة المالية الإسلامية في العالم .مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسير ،العدد15، 2015

عبدالله عيجولي. الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة "تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان". مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد5، المجلد2. 2019

قدوري عبد القادر، مطاي عبد القادر ..متطلبات توظيف الصناعة المالية الإسلامية في الاسواق المالية الأوروبية-بريطانيا نمودجا، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية ، العدد01، المجلد13، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2021،ص112

قندوز عبد الكريم و قلال أحمد و سفيان حمدة .الصناعة الاسلامية بدول المغرب العربي-الواقع والتحديات والافاق . -معهد التدريب و بناء القدرات صندوق النقد العربي ,الامارات.2020

مندور عصام عمر أحمد، البنوك الوضعية و الشرعية دار التعليم الجامعي .الاسكندرية ,مصر،2013
نسرين, إسماعيل و لحسن دردوري .تفعيل التمويل الاسلامي بالجزائر في ظل تجارب بعض الدول العربية السودان وماليزيا نموذجا .مجلة الاقتصاد و المالية ، العدد1، المجلد9.2020

هلاي مبارك عبد القادر محمد .دور الصكوك الاسلامية في تحقيق اهداف التنمية المستدامة -تجربة السودان .مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، العدد9، المجلد1.2021

المراجع باللغة الأجنبية:

anfal boudjelel و nour nabil .(2020) .probleme de refinancement des banques eslamiques pqr banques centrales dans un environnement bancaire-cas d'al baraka banque .*revue de sciences economique, gestion et sciences commerciales.*(2) 13 ،

david cameron .*UK excelence in islamic finance,history of islamic finance in UK .*

Global trends in islamic finance and the uk market.(2019) .

.(2019)*Global trends in islamic finance and the uk market .*

Ukti-uk-excellence islamic finance reprint.(2014) .

قائمة الجداول

الجدول 1: يوضح تطور إصدار الصكوك في بورصة لندن للفترة 2011-2018.....86
الجدول 2: إجمالي قيمة الأوراق المصدرة في الفترة الممتدة من 2015 إلى 201892